البرنامج الانتخابي

للتجمع اليمني للإصلاح

للانتخابات المحلية - فبراير ٢٠٠١م

البرنامج الانتخابي
للتجمع اليمني للإصلاح

للانتخابات المحلية – فبراير ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـــد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنـــبياء والمرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ..

قال الله تعالى (وأمرهم شورى بينهم).

وقال تعالى (أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها).

وقال تعالى (إن خير من استأجرت القوي الأمين).

وقـــال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين).

وبعد :

فلقد مثل مطلب الحكم المحلي القائم على مبدأ اللامركزية الإدارية والمنبثق من الاختيار الشعبي الحر أحد أبرز الأهداف التي عمل من أجلها اليمنيون عبر تاريخهم الحديث والمعاصر باعتباره من أهم ركائز بناء الدولة اليمنية المؤسسية دولة العدل والشورى دولة النظام والقانون ، بل ويمثل التجسيد المعياري لقياس

مدى توسيع دائرة المشاركة الشعبية في صناعة القرارات وتسيير شؤون البلاد بطريقة مؤسسية تجسد الشورى وترسخ مفاهيمها عمليا في حياة الناس ، وتمكنهم من تحمل مسئولياتهم إزاء الأمر العام.

كما مثل هذا المطلب الذي نادى به رواد وطلائع الحركة الإصلاحية الوطنية الحديثة أحد اوجه الفهم السليم لركائز الحكم في الإسلام ، الذي جعله الله شورى بين المؤمنين جميعهم ، فريضةً لازمة وملزمة ، وحقاً مكفولاً ، حتى لا يستبد بالأمر فرد أو ينفرد به حزب أو تستأثر به فئة ، كما مثل الرؤية الصحيحة لمقتضيات التطبيق المعاصر لفريضة الشورى التي هي نقيض الاستبداد ، والتفرد بالأمر ، والاستئثار بالسلطة وتركزها بيد فرد أو أفراد قليلين من دون الأمة.

وانطلاقاً من كل تلك المعاني فقد دعا التجمع اليمني للإصلاح إلى إقامة السلطة المحلية على أساس اللامركزية

الإداريـــة والمالية في أوسع صورها وقيام المجالس المحلية بالانتخابات الحرة المباشرة وتوسيع صلاحياتها وتمكينها مـــن محاســـبة وعـــزل مســـئولي الوحـــدات الإدارية (محافظـــات ، مديـــريات) كما دعا إلى ضرورة توفير المـــوارد الماليـــة وكافة الوسائل والإمكانات التي تكفل للمجالس المحلية النجاح في أداء مهامها وتنمية وحداتها الإدارية وكانت له بذلك مساعٍ كبيرة ومطالبات كثيرة.

وإذا كان الكثير مما كنا نطمح إليه لم يتحقق فإننا نأمل أن يكون قيام هذه الانتخابات المحلية التي ستجري لأول مرة في الجمهورية اليمنية خطوة مهمة في طريق تحقيق هذا المطلب الوطني وأن تمثل بداية جادة للتخلص من المركزية الإدارية العقيمة التي أضرت بالبلاد على مدى عقود من الزمن ، وتسهم من خلال الدور التنموي والخدمي المناط بالمجالس المحلية في تحسين الخدمات الأساسية وتنسيق جهود التنمية وتخصيص وتوزيع الموارد

والمشروعات بين مختلف المناطق بصورة عادلة تتجنب حالة التشوه الحاصلة في العملية التنموية وأن تسهم في تحقيق الشفافية والوضوح التي سوف تساعد في محاصرة الفساد والعبث بالمال العام والحد منه.

لكننا في نفس الوقت ندرك أن نجاح المجالس المحلية في تحقيق الغايات المأمولة والطموحات المنشودة منها مرهون بمدى جدية الجميع في رعايتها وتفهمهم لطبيعتها والابتعاد عن الممارسات الخاطئة الناتجة عن المفاهيم المغلوطة وخاصةً تلك التي تمارس تحت شعار الديمقراطية والتنافس والتي للأسف تحول العملية الانتخابية إلى موسم للعداوة والبغضاء وتكريس الفرقة والشقاق بين أفراد المجتمع الواحد فالوطن بحاجة إلى جهود كل أبنائه دونما استثناء أو إقصاء.

وإننا في التجمع اليمني للإصلاح عازمون على أن تكون مشاركتنا في هذه الانتخابات المحلية مدخلا

للإسهام في تطوير هذه التجربة وصيانتها من أي انتكاسة قد تكون مبرراً للتنصل منها أو الالتفاف عليها، وفي هذا السياق نتوجه إلى جميع الناخبين والناخبات بندائنا المخلص والصادق أن يقوموا بدورهم في إنجاح هذه التجربة من خلال حسن اختيارهم لمن يمثلهم في المجالس المحلية للمحافظات والمديريات .

قياما بمقتضى الأمانة التي حملوها وهم يتوجهون إلى صناديق الاقتراع فالكفاءات الوطنية المؤهلة ، والأيادي النظيفة ، والعناصر الخيرة الأمينة ، التي تقدر الثقة الممنوحة لها من الشعب وتشعر بثقل الأمانة وعظم المسئولية وفاءً بالعهد والوعد هي الضمانة الحقيقة لنجاح هذه التجربة وتطويرها .

و ها نحن نضع بين أيدي أبناء امتنا الكريمة هذه المعالم والخطوط العريضة لبرنامجنا في هذه الانتخابات

المحلية كأهداف ومهام ينبغي أن تضطلع المجالس المحلية في تحقيقها.

أولاً : الأهداف العامة

١. الإسهام في بناء الدولة اليمنية دولة المؤسسات والعدل والنظام والقانون.

٢. ترسيخ المفاهيم التي ترتكز عليها السلطة المحلية حتى تصبح حقيقة متجذرة ومتجسدة في السلوك والممارسة.

٣. صيانة المال العام والحد من الفساد والتسيب ومحاصرته والقضاء عليه ، ومحاربة الرشوة والمحسوبية وتعسف المواطن وظلمه.

٤. العمل على تطوير وتحديث الجهاز الإداري المحلي ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها .

٥. السعي لتعديل القانون لسد الثغرات التي تنتابه بسب المفاهيم المغلوطة وبما يمكن من تطوير تجربة السلطة المحلية إلى الأفضل.

٦. تصحيح سجلات وجداول قيد الناخبين وإعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية المحلية والنيابية وفي التقسيم الإداري للـــبلاد عـــلى أسس علمية تزيل التشوهات الحاصلة في التقسيمات الإدارية الحالية.

٧. تمـــتين عرى الوحدة الوطنية والإسهام في توطيد دعائم الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي في ربوع الوطن.

٨. دفع عجلة التنمية المحلية في مختلف الوحدات الإدارية المحـــلية بصورة شاملة ومتوازنة ، والعمل على تحقيق الـــتوزيع العادل للمشاريع التنموية والخدمات العامة الأساسية.

ثانيا : السياسات والإجراءات:

ولتحقيق هذه الأهداف المرجوة بالشكل الأمثل يتطلب أن تقوم العلاقات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية على أسس واضحة وخالية من التعقيدات الإدارية وأن تتوفر للمجالس المحلية المقومات الأساسية والإمكانيات الكافية التي يمكنها من القيام بما يلي :

١: في مجال البناء المؤسسي للسلطات المحلية :

١. الاستفادة المثلى من الكفاءات المحلية وتدريبها ودفعها للمشاركة السياسية على المستوى الوطني بما من شأنه ضمان استكمال بناء أجهزة السلطة المحلية على مستوى الجمهورية ضمانا لنجاح التجربة.
٢. ترسيخ قيم ومبادئ وتقاليد الممارسة المؤسسية في أجهزة السلطة المحلية وتحقيق الفرص المتكافئة أمامها

والتنافس العادل على تقديم الخدمات العامة بعيدا عن التصرفات الشخصية والمحسوبيات وكل ما يؤدي إلى إثارة العداوات والخصومات.

٣. تحقيق مبدأ العدالة في توزيع المشاريع الحكومية وفق أسس ومعايير واضحة ومحدودة.

٤. الرقابة على تطبيق السياسات العامة والقوانين والأنظمة النافذة في كافة المجالات الرسمية بما يكفل الحد من الفساد المالي والإداري وتحقيق مبدأ الشفافية الكاملة.

٥. القيام بواجب الرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية للوحدات الإدارية بما يكفل تقييم مستويات الأداء وتنفيذ الخطط والبرامج وسحب الثقة من مسئوليها بعد مساءلتهم ومحاسبتهم في حالة الإخلال بالواجبات.

٢ : في مجال الأعمال الإدارية والتنفيذية :

١. عقد الدورات التدريبية لكافة أعضاء الجهاز الإداري المحلي وبما يكفل إيجاد الكادر الكفؤ والقادر على تنفيذ المهام الموكلة إليه.

٢. اعتماد مبدأ حيادية الوظيفة العامة والأخذ بمعايير الكفاءة والخبرة عند الاختيار لشغل الوظائف في إطار الجهاز الإداري المحلي.

٣. إتباع نظام فعال للرقابة الإدارية ، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومبدأ تكافؤ الفرص وعمل نظام للحوافز بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة

٤. تقويم العملية الإدارية وتشخيص أوجه الخلل فيها وتقديم الحلول العملية التي تمكن من :

أ) تبسيط الإجراءات وتحسين التعامل مع المواطنين في كافة المجالات والتخلص

من الروتين الإداري الذي يستنزف الجهد والوقت ويهدر الطاقات.

ب) إجـــراء توصـــيف واضح للوظائف يمنع التداخل في الاختصاصات والصلاحيات.

ج) تحديد واضح للسلطات والصلاحيات الممنوحة للقيادات الإدارية بما يمنع الازدواج في اتخاذ القرارات.

٣: في المجال الاقتصادي والتنموي :-

١. الاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة للوحدات الإدارية وصرفها في الأوجه المخصصة لها.
٢. وضع الخطط الكفيلة بتحقيق مبدأ العدالة في توزيع المشروعات الخدمية والتنموية ومحاربة الفقر والبطالة،.
٣. استغلال كافة الموارد المتاحة بما يكفل تحقيق التنمية الشاملة.
٤. إيقاف تحصيل كافة الرسوم غير المشروعة.

٥. إجراء الدراسات الكفيلة بتنمية الموارد الذاتية والبحث عن مصادر تمويل للمشاريع التنموية والخدمية.

٦. تشجيع المنتجات المحلية بم يمكنها من المنافسة .

٧. دعم تشجيع الجمعيات التعاونية والاستهلاكية والتكافلية .

٨. تشجيع وتطوير الصناعات والحرف التقليدية.

٤ : في مجال الزراعة والموارد المائية :

١. التوسع في إنشاء السدود والحواجز المائية والحفاظ على الثروة المائية.

٢. إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل الغذائية الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي.

٣. تبني عمليات الري للأراضي المزروعة وفقاً للأساليب الحديثة التقطير والرش بما يكفل الحفاظ على المخزون المائي .

٤. تنظيم حفر الآبار الارتوازية وفق دراسات علمية تكفل الحفاظ على المياه .

٥. تشجيع قيام الجمعيات التعاونية التي تعمل في مجال الخدمات الزراعية والتصدير وتقديم التسهيلات لها .

٦. حماية المنتجات الزراعية ودعمها بما يمكنها من المنافسة وإيجاد وسائل تسويق متطورة للمنتجات الزراعية والسمكية.

٥ : في مجال الثروة الحيوانية والسمكية :

١. تشجيع الاستثمار الوطني في مجال الثروة الحيوانية إنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً وتصديراً .

٢. تنفيذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الثروة الحيوانية من الاستنزاف والإهدار .

٣. تشجيع الجمعيات التي تعمل في مجال تقديم الخدمات البيطرية .

٤. تبني البرامج التي تحد وتمنع انتشار الآفات والأمراض وتوفير الإمكانيات اللازمة لعمليات المكافحة .

٥. تبني مشاريع حماية مياه البحر من التلوث بما يحافظ على البيئة البحرية .

٦. تبني مشاريع إقامة المزارع والمحميات السمكية .

٦: في مجال الخدمات العامة:ـ

تعد مجالات الخدمة الاجتماعية من أهم الأنشطة التي يناط بالمجالس المحلية تنفيذها وفي هذا الإطار فإن التجمع اليمني للإصلاح سيعمل على ما يلي :-

١. القيام بمسح شامل لمعرفة مستوى توفر المشاريع الخدمية وتحديد الاحتياجات في الوحدات المحلية بما يكفل التوزيع العادل للمشاريع الخدمية والتنموية ويمكن من إنصاف المناطق المحرومة.

٢. ترتيب أولويات تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية وفق معايير واضحة ومحددة مع التركيز على مشاريع البنية التحتية.

٣. تشجيع مؤسسات المجتمع غير الحكومية (جمعيات ، تعاونيات ، نقابات ، ..الخ) وتوفير المناخ المناسب لعملها وتمكينها من خدمة المواطنين والمساهمة في التخفيف من ظاهرة الفقر والمعاناة في المجتمع من خلال تبني المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وبرامج الإغاثة.

٤. تشجيع الجمعيات والمنظمات التي ترعى الأمومة والطفولة بما يمنع انحرافهم وتوفير الأجواء المناسبة لتنشئتهم تنشئة إسلامية وتحصينهم ضد المؤثرات الوافدة التي تعمل على إنشاء جيل مشوه الفكرة والهوية وتقديم العون للجمعيات التي ترعى الأحداث

والجانحين والعمل على إعادة تأهيلهم للإسهام في الحياة العامة.

٥. تبني لجان إصلاح ذات البين والمساهمة في حل النزاعات وتحفيز المجتمع على المشاركة الفعالة في معالجة ظاهرة الثأر.

٦. تنسيق جهود كافة الجهات والصناديق المعنية لتكوين شبكة أمان اجتماعي قادرة على التخفيف من معاناة الشرائح المستهدفة بعيداً عن الاستغلال الحزبي والكسب السياسي.

٧. الاهتمام بالنظافة العامة والقيام بحملات التشجير ودعم مشاريع البيئة بما من شأنه الحفاظ على المظهر العام للأحياء والشوارع والقرى.

٨. تبني مشروع حصر الشوارع الرئيسية والفرعية على مستوى الوحدات الإدارية وترقيمها وتسميتها بما يسمح بتقديم الخدمات العامة والبريدية..

٩. تبني مشاريع رصف الشوارع وأنارتها والحد من آثار التلوث واعتماد برامج عمرانية والحفاظ على طابع المدينة اليمنية.

١٠. تشجيع الاستثمار في كافة المجالات بما يحقق دخولاً إضافية لموازنات الوحدات الإدارية.

١١. تبني لجان الإغاثة التي تعمل في أوقات الطوارئ والأزمات والكوارث وإعداد وتنفيذ برامج التدريب لأعضاء هذه الفرق.

١٢. إنشاء المكتبات العامة والنوادي ورعاية الحدائق والمنتزهات.

٧ : في مجال الصحة العامة :

١. العمل على أن يكون الاستشفاء والحصول على الدواء حقاً عاماً وممكناً للجميع.

٢. إجراء الدراسات للوضع الصحي على مستوى الوحدة الإدارية وتقييم أوضاع المستشفيات والمراكز الصحية

من حيث الطاقم الفني والإداري ، التجهيزات الفنية ، العلاجات والمستلزمات ، واتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق ضمان الخدمات الصحية المجانية وتوفيرها لجميع أبناء الشعب.

٣. تبني مشروع التوعية الصحية عبر مختلف الوسائل.

٤. تسيير القوافل الطبية السريعة وبالذات إلى المناطق التي تنتشر فيها الأوبئة والحد من انتشارها .

٥. القيام بزيارات طبيه دورية إلى المدارس وإجراء الكشف الطبي على الطلاب.

٦. رعاية الأسابيع الصحية على مستوى الحارات والأحياء .

٧. دعم وتشجيع العيادات والصيدليات التعاونية والخيرية .

٨. إيجاد المستشفيات المتحركة والمتنقلة لتغطية الاحتياج الصحي في المناطق النائية.

٩. إعداد وتنفيذ برامج التدريب على القيام بمهام الإسعافات الأولية وفي حالات الطوارئ .

١٠. دعم وتشجيع الجمعيات الطوعية التي تقدم الرعاية الطبية المجانية وتساعد على التبرع بالدم

٨ : في مجال التربية والتعليم :

١. الحد من انتشار الأمية والعمل على فتح فصول الدراسة للكبار .
٢. توفير الكتب والمناهج الدراسية في الأوقات المناسبة .
٣. الرقابة على المدارس الحكومية بما يكفل الالتزام بالبرامج والأنظمة الدراسية ومحاربة كل مظاهر الفساد المالي والإداري التربوي .
٤. تفعيل دور التوجيه والإشراف التربوي .
٥. تفعيل الأنشطة المدرسية بما يكفل الحفاظ على الجيل من الانحراف واستغلال العطل الصيفية والإجازات لإقامة العديد من الأنشطة العلمية والتربوية والثقافية والرياضية المفيدة.
٦. تشجيع الالتحاق بالمدارس والمعاهد تحقيقاً لمبدأ مجانية التعليم .

٧. الاهتمام بمدارس تحفيظ القران الكريم ومراكز التعليم الشرعي والمكتبات العامة وتبني البرامج الثقافية والتربوية المحافظة على هوية المجتمع والمخففة من الآثار السلبية لظاهرة العولمة.

٨. العمل على إنشاء العيادات الطبية المدرسية بما يوفر الرعاية الطبية تحقيقاً لمبدأ العقل السليم في الجسم السليم .

٩. إعادة النظر في برامج التقييم المدرسي (نظام الامتحانات) بما يجعل من ذلك وسيلة تحفيز للاستمرار في التحصيل العلمي.

١٠. العمل على تعميم التعليم بحيث يجد كل الأطفال في سن التعليم فرصهم في التعليم في الريف والحظر والاهتمام بتعليم الإناث.

١١. تشجيع الالتحاق بالمعاهد الفنية والتقنية.

١٢. الاهتمام بأوضاع المعلم والعمل على تحسين وضعه ومستواه بما يتناسب مع عظم رسالته ومكانته.

٩ : في مجال الأوقاف والإرشاد :

١. حصر كافة أراضى الأوقاف ومنع استغلالها إلا فيما أوقفت له .

٢. الحد من ظاهرة تحرير أراضى الوقف ومتابعة تحصيل عوائد الوقفيات .

٣. الاهتمام ببناء المساجد وترميمها وتنظيفها وتحسين أوضاع القائمين عليها.

٤. تبني برامج التوجيه والإرشاد بالحكمة والموعظة الحسنة والعمل على تعليم الواجبات الدينية وإشاعة روح الحب والتآخي والتعاون في الأمة.

٥. تقديم العون للمؤسسات العلمية والدينية وتحسين أوضاع القائمين عليها.

هذا هو برنامجنا وهذه هي أهدافنا وتطلعاتنا نتقدم بها إليك أخي الناخب أختي الناخبة راجين رضى الله أولاً ثم أن نحوز على ثقتكم وسنظل دوما على العهد والوعد بإذن الله عز وجل والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

الرمز الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح

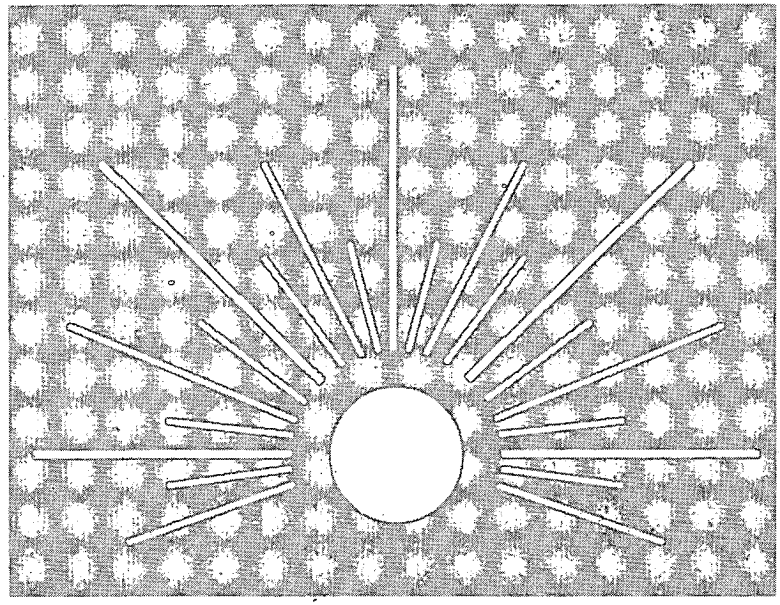

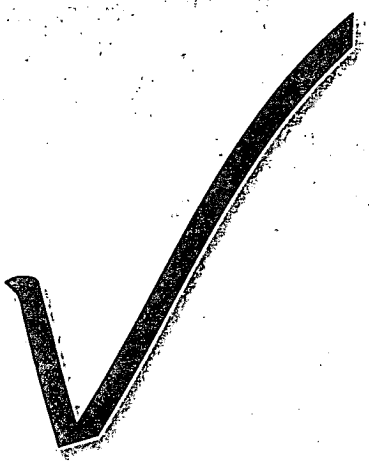

نحو مشاركة شعبية لتحقيق العدل والمساواة والتنمية المحلية